جمهورية مصر العربية

معهد التخطيط القومي

مذكرة رقم (١٢٧٣)

صناعة الغزل والنسيج فى مصر

دراسة تحليلية

أعداد

الاستاذ عبد الله درويش

أغسطس ١٩٨٠

القاهرة

طريق صلاح سالم مدينة نصر

صناعة الغزل والنسيج

فى مصر

دراسة تحليلية

اعداد : عبد الله درويش

وكيل أول

وزارة التخطيط سابقا

اغسطس ١٩٨٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ساعد فى اعداد جانب من البيانات الاحصائية الوارده بهذا البحث كل من السادة :

- محمد سامى اللبانى بمعهد التخطيط القومى
- حامد جاد رئيس شعبة الغزل والنسيج بوزارة التخطيط

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

محتويـــات البحـــــث

الموضـــوع	رقم الصفحه
ـ المقدمـــــة	١
ـ المشاكل التى جابهت صناعة الغزل والنســـــيج	٣
ـ مظاهر الاعـــلال فى شركـات الغـــزل والنســـيج	٧
ـ الأعانـــة المستترة للاقطان المسلمة للمغـــــازل	٨
ـ انخفاض انتاجية العمال الى الحد الذى يلغى ميزة انخفاض الأجـــر	١٣
ـ جمود الصناعة وتخلفهـــا عن ركـــب التطور العالمى	٢٠
ـ الغزل والمنسوجات القطنية المصرية يتم تصديرها بأقل من سعر تصدير القطن الخام	٢٧
ـ انخفاض الفوائض وعائد رأس المال عن الاحتياجات الاستثمارية للصناعـه	٣٢
ـ الاستثمارات المنفذة فى شركات الغزل والنسيج لا تمثل كافة احتياجاتها الاستثماريـة	٣٣
ـ التوصيـــات	٣٧

xxxx
xxx
xx
x

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

صناعة الغزل والنسيج فى مصـــر
دراسة تحليليـــة

مقدمـــة :

تعتبر صناعة الغزل والنسيج فى مصر من أهم الصناعات بها ، ان لم تكن أهمهـــا جميعا ، سواء من حيث انتاجها أو ناتجها أو الصادرات من منتجاتها أو عدد المشتغلين بها وأجورهم أو الأموال المستثمرة فيها .

ويبين الجدول التالى الاهمية النسبية لهذه الصناعة بالقياس الى الاجمالى العام لقطـــاع الصناعة فى عام ١٩٧٨ والقيمة بالاسعار الجارية بالمليون جنيه أما عدد العمال فبالألـــف عامـــل (١) :

	الانتاج	القيمة المضافة	الصادرات	الاجور	عدد العمال	الاهمية النسبية بالقياس لقطـــاع الصناعة				
						انتاج	ق٠م	صادرات	أجور	العمال
صناعة الغزل والنسيج	٩١٥٫٦	٢٨٣٫٨	١٥٥٫٠	١٧٧٫١	٣٤١٫٧	١٨٫٥	٢١٫٣	٥٠٫٥	٢٩٫٥	٢٦٫٥
صناعة الملابس الجاهزة	٣٩٥٫٦	١٣١٫٢	٢٩٫٠	٣٩٫٨	١٣٣٫٠	٨٫٠	٩٫٨	٩٫٥	٦٫٦	١٫٣
اجمالى عام قطاع الصناعة	٤٩٢٫٨٠	١٣٣٤٫٤	٣٠٦٫٧	٥٩٩٫٨	١٢٩١٫٤	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠	١٠٠٫٠

ومن الجدول أعلاه يتضح أن صناعة الغزل والنسيج والملابس الجاهزة فى مصر تستأثـــر بحوالى ٢٦٫٥٪ من الانتاج الصناعى وحوالى ٣١٫١٪ من ناتج قطاع الصناعة ، ٦٠٪ مـــن الصادرات الصناعية ، ٣٦٫٨٪ من مجموع عدد المشتغلين بالقطاع الصناعى ، ٣٦٫١٪ من أجور المشتغلين بالصناعة فى عام ١٩٧٨ .

(١) المصدر : الشعبة المركزية للصناعة بوزارة التخطيط .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هذا وقد بلغت جملة الأموال المستثمرة فى شركات القطاع العام للغزل والنسيج والملابس الجاهزة - بما فى ذلك الاستثمارات الجارى تنفيذها - بين عام ١٩٦٠ ، حتى آخر عام ١٩٧٦ حوالى ٥٤٦ر٥ مليون جنيه وهو مايمثل ٣١٪ من جملة الاموال المستثمرة فى شركات القطاع العام الصناعى حتى آخر عام ١٩٧٦ (١) .

وتستهلك صناعة الغزل والنسيج حوالى ثلثى محصول القطن الصرى ، فقد استهلكت فى عام ١٩٧٩ حوالى ٣ر٥ مليون قنطار وينتظر أن تستهلك المزيد من الاقطان بعد التوسعات التى تجرى فيها والتى ينتظر أن تزيد الانتاج من الغزل والمنسوجات بحوالى ٧٪ سنويا بحيث يرتفع انتاج الغزل الى ٢٥٦ ألف طن عام ١٩٨٠ ، ٣٦٣ ألف طن عام ١٩٨٥ كما يرتفع انتاج المنسوجات الى ١٧٦ ألف طن ، ٢٧٠ ألف طن على التوالى فى هذين التاريخين .

وتساهم شركات القطاع العام للغزل والنسيج بحوالى ٨٠٪ من انتاج هذه الصناعة وحوالى ٧٦ر٨٪ من تاتجها ، ٧٩ر٩٪ من عدد العمال بها ، ٩١ر٢٪ من أجور عمال هذه الصناعة فى عام ١٩٧٨ (٢) علما بأن شركات الغزل جميعا تابعة للقطاع العام بنسبة ١٠٠٪ .

---

(١) المصدر : الخطة الخمسية ١٩٧٨ - ١٩٨٢ ، المجلد الثالث .
(٢) بيانات الشعبة المركزية للصناعة بوزارة التخطيط .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

المشاكل التى جابهت صناعة الغزل والنسيج فى مصر :

تعانى صناعة الغزل والنسيج فى مصر من عدد من المشاكل التى تعوق مسيرتها وتحد من نموها وانطلاقها ويمكننا ايجاز أهم هذه المشاكل فيما يلى :

١ — معاملة شركات القطاع العام معاملة الوحدات الحكومية الادارية :

عوملت شركات القطاع العام جميعا — بما فيها شركات الغزل والنسيج — على أنها وحدات حكومية ، واتبع فى ادارتها لوائح ونظم وقوانين تحدد أجور العاملين بها وتقسمهم الى درجات وفئات على نمط ماهو متبع فى الادارات الحكومية . ومن ثم تساوى العاملون بشركات القطاع العام ، ذوو المؤهل الواحد المعينون فى تاريخ معين ، فيما يحصلون عليه من أجور ، برغم اختلاف قدراتهم وتفاوت كفاءتهم وميزاتهم وبصرف النظر عن اجتهادهم فى العمل أو تراخيهم فى آدائه .

كما أصبح التعيين فى شركات القطاع العام ، غير مرتبط باحتياجاتها الفعلية من الأيدى العاملة أو بمتطلبات الانتاج وجودة المنتجات مما ترتب عليه تحميل هذه الشركات بعمالة زائدة غالبيتها العظمى عمالة غير فنية .

٢ — رقابة المستويات الادارية الاعلى على الانتاج فى شركات القطاع العام :

لقد كانت — ومازالت — توجيهات المستويات الادارية الأعلى سواء من جانب الوزارة أو المؤسسة الى الوحدات الانتاجية ، منصبة ، فى غالبيتها ، على تحقيق الحجم المستهدف من الانتاج وتحقيق أهداف الصادرات والمبيعات المحلية واعداد الحسابات المالية مرة كل ٦ شهور . ولم تهتم هذه التوجيهات بدفع الوحدات الانتاجية الى تعظيم الناتج أو الربحية أو العائد على رأس المال المستثمر .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ولما كانت الرقابة المالية عنصرا أساسيا لتحقيق كفاءة الانتاج فمن الواجب أن تتم شهريا وأن تأخذ فى الاعتبار أوجه النقص التى أشرنا اليها وأن يكون من أهدافها الهبوط بنسبة الفاقد والعوادم وتقليل حجم المخزون من المنتجات النهائية مع خفض تكلفة الانتاج وزيادة نسبة الارباح .

٣ — المعايير التى وضعتها وزارة الصناعة كحوافز للمديرين :

كانت التوجيهات التى وضعتها الوزارة لرؤساء مجالس ادارات الشركات وكبار المديرين بها تقضى باتخاذ عدد من المعايير كأساس لهذه الحوافز . وهذه المعايير تشمل حجم رأس المال المستثمر وحجم المبيعات وعدد العمال وعدد المغازل والأنوال وتنوع عدد المنتجات وتهتم هذه التعليمات قبل كل شىء بحجم الانتاج لا بكفاءة الانتاج .

ولا يخفى أن منح الحوافز وفقا لهذه المعايير فقط لا يؤدى الى رفع الكفاءة الانتاجية للصناعة اذ المفروض أن يصير التركيز على زيادة كفاءة الآلات ورفع انتاجية العمال وتحسين نوعية المنتجات وخفض تكلفة الانتاج وتحسين خدمات التسويق وبصفة عامة زيادة الناتج وعائد رأس المال المستثمر .

٤ — اختيار القيادات :

وبالنظر الى أن بعض شركات القطاع العام ، قد فرض عليها فى وقت من الاوقات قيادات تتمتع بالثقة وقد لا تتمتع بالخبرة الكافية لادارة دفة الصناعة والنهوض باعبائها فضلا عن أنها منذ تجربة التأميم قد توقفت أو كادت عن تفريخ قيادات جديدة ولم تهتم الاهتمام الكافى بتدريب المشتغلين بها وخاصة من العمال ومستويات الادارة الوسطى ، فقد أدى ذلك الى هجرة العديد من المشتغلين بها الى الهيئات الدولية والدول العربية والافريقية والى بعض شركات الانفتاح مما ترتب عليه نقص الكفاءات الفنية والادارية بهذه الصناعة برغم ما تعانى منه من عمالة زائدة .

٥ — انفراد وزارة الصناعة بالتخطيط للصناعة :

وزاد الامر سوءا أن وزارة الصناعة — وليست وحدها منفردة فى هذا الميدان — كانت لاتقبل مراجعة من أية جهة أخرى ، فيما يتعلق بالتخطيط للصناعة أو توزيع الاستثمارات على أنشطتها . بل أن محاسبة شركات القطاع العام بما فيها شركات الغزل والنسيج — على آدائها ، قد ترك أمره للشركات نفسها ، فهى تجتمع على هيئة جمعية عمومية وتقر ماتراه متمشيا مع سياستها ولاتلقى بالا الى مايثيره مندوبو الجهات الاخرى وأهمها الجهاز المركزى للمحاسبات ومندوبو التخطيط والخزانة . وتدافع عما ترى أنه انجازا لها ولاتعترف بأوجه القصور فى أدائها أو بالتجاوزات التى تقع فيها ويجد مندوبو الجهات الاخرى من خارج وزارة الصناعة أنفسهم عاجزين عن مجرد اسماع أصواتهم للحاضرين .

٦ — تقادم الالات وكثرة تعطلها :

وقد أدى تقادم الالات والمعدات بصناعة الغزل والنسيج وتجاوزنسبة كبيرة منها لعمرها الافتراضى [1] وتخلف بعض الالات والمعدات المستوردة (نظرا لعدم توفر النقد الأجنبى من العملات الصعبة اللازمة للاستثمار) وعدم توافر قطع الغيار ، وتدهور أعمال الصيانة وتواتر انقطاع التيار الكهربائى ، الى كثرة تعطل الالات والمعدات وزيادة فترات توقف العمل بالمصانع مما كان له أثر سىء على زيادة الفاقد وزيادة تكلفة الانتاج وانحطاط جودته . وبالتالى ضعف قدرة صناعة الغزل والنسيج المصرية على المنافسة فى الاسواق الاجنبية وانخفاض عائدها .

---

(١) راجع تقريرنا عن مشروع العامرية للغزل والنسيج يوليو ١٩٧٨ .

٧ - نقص السيولة المالية :

ومن المشاكل الحادة فى بعض شركات القطاع العام للغزل والنسيج ، نقص السيولة لديها بسبب فشلها فى تصريف انتاجها من ناحية وبسبب النظم المالية التى تتبعها من ناحية أخرى ، مما يحملها أعباء مالية ضخمة بسبب الاقتراض من المصارف وهو مما يضاعف مديونيتها ، ويرفع تكلفة انتاجها ، ويضطرها الى المغالاة أحيانا فى رفع أسعار منتجاتها والى مطالبة الحكومة بالعمل على انقاذها .

وقد تم تخصيص عدة ملايين من الجنيهات فى الموازنة العامة للدولة عن عام ١٩٨١/٨٠ لتحسين هياكل التمويل لشركات القطاع العام بما فيها شركات الغزل والنسيج ونأمل أن يكون فى ذلك علاج لهذه الظاهرة المزمنة .

٨ - تدخل الدولة لفرض أسعار جبرية للمنتجات الصناعية :

وتشكو شركات القطاع العام للغزل والنسيج من أن الدولة تتدخل لفرض أسعار جبرية على بعض منتجات هذه الصناعة لصالح المستهلكين . والواقع أن التدخل الحكومى الرئيسى بهذا الصدد ، هو فيما يتعلق بتسعير الاقمشة الشعبية بحيث تتفق أسعارها وقدرات عامة الشعب . وتتحمل الدولة الفرق بين التكلفة الحقيقة للمنتجات والسعر الجبرى الذى تحدده لكل منها . أى أن الشركات لاتتحمل أية أعباء بهذا الخصوص .

أما تسعير بعض المنتجات الاخرى ، غير الكمالية ، فهو عمل محمود من جانب وزارة الصناعة اذ أنها تواءم بين التكلفة الحقيقية للمنتجات والسماح بهامش ربح معقول وبين الاسعار التى تبغى الشركات البيع بها وبذا تحقق صالح المنتج والمستهلك جميعا .

٩ — اعطاء فرص أفضل لشركات الانفتاح :

وأخيرا وليس آخرا فان شركات القطاع العام — بما فيها شركات الغزل والنسيج — تشكو من أن الدولة ، قد أعطت للقطاع الخاص والمشترك فرصا متفوقة على ما هو متاح للقطاع العام ، مما يترتب عليه عرقلة جهود شركات القطاع العام فى التنمية كما تشكو هذه الشركات من أن قوانين القطاع العام تجعلها فى وضع تنافسى سيء مع الشركات المنشأة وفقا لقوانين الانفتاح ومن ثم تطالب بمساواتها فى المزايا مع شركات الانفتاح .

مظاهر الاعتلال فى شركات الغزل والنسيج بالقطاع العام :

لقد أوضحنا ، فيما سبق ، الاهمية القصوى لصناعة الغزل والنسيج المصرية فى مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية المتعددة الجوانب ، وعرضنا لاهم المشاكل والتحديات ، التى تجابه هذه الصناعة فى ظل ظروف بالغة التعقيد . ولن نحاول فى هذه المرحلة من البحث ، اقتراح الحلول أو ابداء آراء وانما نفضل ارجاء ذلك الى مابعد شرح بعض أوجه الضعف والقصور التى ألمت بهذه الصناعة وأثقلت كاهلها وأخرتها خطوات عديدة الى الوراء .

ولايمكن ، لغير جاحد ، انكار ماقدمته صناعة الغزل والنسيج للبلاد ، فقد وفرت الكساء للغالبية العظمى من المواطنين على مر السنين . كما أنها — دون أخذ صناعة الملابس الجاهزة فى الحسبان — قد وفرت مجالات العمل لما يزيد على ٣٤٠ ألف عامل وعاملة يعولون حوالى مليون آخرين من المواطنين . وهى قد جنبت البلاد خطورة الاعتماد على محصول تصديرى واحد وهو القطن ، كما أن قيمة صادرات منتجات الغزل والنسيج يزيد على ٥٠٪ من مجموع قيمة صادرات الصناعة التحويلية بأسرها .

ولقد كانت بعض شركات هذه الصناعة فى وقت من الاوقات أشبه بمعمل لتفريخ القيادات التى نهضت بهذه الصناعة وساهمت فى توفير الكفايات الفنية والمالية والادارية لصانع الغزل والنسيج سواء فى مصر أو فى الدول العربية والافريقية .

واذ نرجع الفضل لذويه ، وننوه بانجازات هذه الصناعة ، ونشيد بفخر واعتزاز بعدد من القيادات التى عملت والتى مازالت تعمل بها ، وسط ظروف عمل صعبة ، ليس لهم سلطان على التحكم فى بعضها ، الا أنه يهمنا للصالح العام ، ولصالح الصناعة قبل كل شىء ، التعرف على أوجه القصور التى انتابتها ومعالم الضعف والوهن التى حلت بها ، والتى أدت بها الى التخلف عن ركب التطور العالمى ، وحدت من نموها وازدهارها . اذ أننا نؤمن بأن الطريق القويم لعلاج أى داء أساسه التشخيص الصحيح لأوجه الاعتلال .

وسوف نحاول فيما يلى تناول أسباب الاعتلال هذه واحدة بعد أخرى ، ثم نحاول فيما بعد — قدر استطاعتنا — سرد ما نراه من أوجه العلاج .

أثر التدخل الحكومى على آداء الصناعة وتقدمها :

لقد أشرنا — عند تناول مشاكل الصناعة — الى الاثر الضار للتدخل الحكومى فى شئون الصناعة ، ونود أن نشير هنا الى نوع آخر من التدخل الحكومى كان له أثر مباشر وضار على كفاءة الاداء الصناعى وارتفاع تكلفة الانتاج وتبديد الموارد القومية .

الاعانة المستترة للاقطان المسلمة للمغازل :

فقد عمدت الحكومة بمنتهى حسن النية — تشجيعا لصناعة الغزل والنسيج ومعاونة لها — الى تسليم الأقطان الخام للمغازل المحلية بسعر يقل عن نصف السعر الذى تصدر به هذه الاقطان الى الاسواق العالمية . وقد شجع هذا الاجراء مصانع الغزل على الاسراف فى استخدام الاقطان بحيث ارتفعت نسبة العوادم الى القطن المستخدم الى ٢٢٫٥ ٪ (١) على

(١) الأمانة الفنية للغزل والنسيج بوزارة الصناعة .

حين أن النسبة الممكنة فى ظل ظروف الصناعة هى ١٦٪ فقط [١] .

وجدير بالذكر أن نسبة العوادم فى ثلاث من الشركات المصرية الكبرى (أسكو والسيوف والمحلة الكبرى) تتراوح (فى عام ١٩٧٩) بين ١٢٪ ، ١٦٪ من كميات الاقطان التى تستخدمها علما بأن انتاج هذه الشركات الثلاث من الغزل يوازى ٣١٫٦٪ من مجموع انتاج غزل القطن فى مصر . كما أن هناك خمس شركات أخرى وهى الشرقية والشوربجى والعربية وكفر الدوار ومصر / حلوان تتراوح نسبة العوادم بها بين ١٦٪ ، ١٩٪ ، وانتاج هذه الشركات الخمس من الغزل يوازى حوالى ٢٧٪ من مجموع انتاج غزل القطن . وبعبارة أخرى هناك ثمانى شركات تنتج أكثر من ٥٨٪ من انتاج الغزل بالبلاد من الممكن بسهولة أن تلتزم بحدود النسبة التى وردت بتقرير لجنة ورنر وهى ١٦٪ من العوادم بل ان النسبة فى بعضها حاليا أقل من ذلك كما قدمنا . غير أن باقى الشركات بعيدة عن حدود هذه النسبة ، بل ان هناك ثمانى شركات تزيد نسبة العوادم فيها على ٣٠٪ من مجموع الاقطان المستخدمة [٢] .

وما يشجع على هذا التبديد فى الموارد أن مصانع الغزل تستطيع أن تصدر ما تسميه بعوادم الاقطان بسعر يزيد عن السعر الذى تسلمت به الأقطان من الحكومة وبالعملات الأجنبية غير ملقين بالا الى أن هذه العوادم كان من الممكن أن يصدر أغلبها فى صورة أقطان بضعف السعر الذى تصدر به العوادم .

ومن حسن الحظ أن الدولة قررت انشاء مصنعين لغزل عوادم الأقطان والاستفادة من هذه الثروة المهدرة الا أن ذلك يجب ألا يثنينا عن وضع حد للأسراف فى استخدام الأقطان بسل وتبديدها فى بعض المصانع .

---

(١) تقرير لجنة " ورنر "

(٢) راجع الجدول رقم (١) ص ١١ .

وبحساب الفرق بين نسبة العوادم المعقولة — فى ظل ظروف الصناعة المصرية — وبين نسبة العوادم الفعلية أى بين ١٦٪ ، ٥ر٢٢٪ نجد أن الفاقد من الاقطان (الزائد عن النسبة الاولى) يبلغ ٣٤١٩٠٠ قنطار فى عام ١٩٧٩ وحده وذلك على أساس أن كمية الاقطان المستهدف استهلاكها بمصانع الغزل فى ذلك العام هى ٥٢٦٠ ألف قنطار .

ولا يخفى أن الاسراف فى استخدام المستلزمات بل وتبديدها كما هو حاصل فى بعض شركات الغزل والنسيج هو من بين الاسباب الهامة لانخفاض نسبة القيمة المضافة فى هذه الصناعة بحوالى ٢٩٪ عن المستوى العالمى (١) .

---

(١) يتضح من المقارنات الدولية التى عقدناها أن نسبة القيمة المضافة الى قيمة الانتاج هى حوالى ٤٠٪ فى المتوسط . على حين أنها فى الصناعة المصرية ٣١٪ فقط (جدول رقم ٢)

جـــدول رقـــم (١)
معاملات استخدام الاقطان فى شركات الغزل (قطاع عـــام)
عام ١٩٧٩

اسماء الشركـــات	كميات الاقطان بالقنطار	معامل التحويل الى غزول %
أ ـ شركات نسبة الاستخدام فيها أقل من ٢٠٪ وتستخدم ٥ر٥٨٪ من مجموع الاقطان :		
١ ـ السـيوف	٤٢٥٣٥٠	١ر١٢٧
٢ ـ اسكـو	٥٠٣٦٠٠	١ر١٤٤
٣ ـ غزل المحلـه	٩٥٢٣٧٥	١ر١٦٣
٤ ـ الشرقيـة	١٤٥٥٨٠	١ر١٧٠
٥ ـ العربية والمتحدة	٥١٧٤٤٠	١ر١٧٦
٦ ـ الشوربجـى	١٠٢١٠٠	١ر١٨٧
٧ ـ كفر الـدوار	٥١٦٦١٣	١ر١٩٤
٨ ـ مصر / حلوان	٣٢٧٢٩٥	١ر١٩٥
ب ـ شركات نسبة الاستخدام فيها ٢٠٪ فاكثر وتستخدم ٥ر٤١٪ من مجموع الاقطان :		
باقى شركات الغزل	٢٤٧٤٤٧٠	أكثر من ٢٠ ٪
مجموع الشركات	٥٩٦٤٧٩٣	١ر٢٢٥

المصدر : الامانة الفنية للغزل والنسيج بوزارة الصناعة .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

وهكذا نجد أن الدولة تقدم للصناعة دعما مستترا عن طريق تسليم الاقطان للمغازل بما يقل عن نصف سعره فى التصدير وتتكلف فى سبيل ذلك مبالغ طائلة (بلغت ١٨٣ مليون جنيه فى عام ١٩٧٧) لمعاونة صناعة الغزل والنسيج على الوقوف على قدميها فاذا ببعض الشركات العاملة بهذه الصناعة تبدد هذه الأقطان العالية المستوى ولا تستطيع المنافسة فى الاسواق الخارجية . والجدول التالى يوضح قيمة هذا الدعم فى السنوات ١٩٧٣ ـ ١٩٧٧ والقيمة بالألف جنيه .

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
(١) متوسط سعر التصدير للقطن المصرى بالجنيه	٣٣٫٧	٦٠٫١	٥٤٫٣	٤٦٫٨	٦٣٫٥
(٢) متوسط تسليم القطن للمغازل المصرية بالجنيه المصرى	١٧٫٠	١٧٫٠	١٧٫٠	١٧٫٠	٢٧٫٥
(٣) الدعم المستتر للمغازل ١ ـ ٢	١٦٫٧	٤٣٫١	٣٧٫٣	٢٩٫٨	٣٦٫٠
(٤) كمية الاقطان المسلمة للمغازل (بالألف قنطار)	٤٫٣٨٢	٤٫٣٠٢	٤٫٣٦٦	٤٫٦٥٤	٥٫٠٧٦
(٥) جملة قيمة الدعم (٣×٤) بالالف جنيه	٧٣٫١٧٩	١٨٥٫٤١٦	١٦٢٫٨٥٢	١٣٦٫٦٨٩	١٨٢٫٧٣٦

ومن هنا تضعف حجة صناعة الغزل والنسيج المصرية فى أن وزارة الصناعة تفرض عليها أسعارا جبرية وتتضح قيمة الاعانات الضخمة غير المعلنة التى تحصل عليها الصناعة (عدا اعانة دعم الأقمشة الشعبية التى كلفت الدولة ٤٥٫٦ مليون جنيه فى عام ١٩٧٨ واعانة صادرات الغزل والمنسوجات التى كلفت الدولة ٨٫٩ مليون جنيه فى نفس العام) من قراءة السطر الأخير من الجدول السابق .

بل من هنا يتبين أن منح اعانات للصناعة فى صورة خفض فى أسعار الأقطان على النحو الذى أوضحناه ، لم يفد الصناعة بقدر ما أضر بها . ولهذا لجأت الدولة الى رفع سعر الأقطان المسلمة للمغازل الى متوسط سعر ٣٥ جنيه فى يناير عام ١٩٧٨ ثم الى ٤٥ جنيه فى يناير عام ١٩٧٩ ومازال هذا السعر الأخير ساريا حتى الآن .

والأفضل هو أن تتسلم المغازل المحلية الاقطان المصرية بالأسعار العالمية ، للتعرف على التكلفة الحقيقية لمنتجات الصناعة ومدى قدرتها على المنافسة فى الأسواق العالمية ، ثم تقرر الدولة ماتراه من دعم للصناعة المصرية على أساس الفرق بين الاسعار العالمية نوعا للأقطان المصرية والأسعار المنخفضة بعض الشىء للاقطان البديلة فى السوق العالمية ، أو على أى أساس موضوعى آخر يتم تقريره نتيجة دراسة متعمقة لظروف الصناعة وأوضاعها عالميا ومحليا .

انخفاض انتاجية العمال والكفاءة الانتاجية للآلات والمعدات :

وهناك مظهر آخر ، خطير الأثر ، من مظاهر الاعتلال الذى تئن منه صناعة الغزل والنسيج المصرية وهو الانخفاض الشديد فى انتاجية العاملين بهذه الصناعة ، بالقياس الى نظرائهم فى صناعات الغزل والنسيج بالدول الأخرى ، ذلك لأن عدم التدقيق فى اختيار القيادات ، والمعايير التى وضعتها الحكومة لتحديد أهمية الشركات ولتقييم مرتبات رؤسائها ومديريها ، ثم فرض عمالة زائدة على الصناعة ، على أسس بعيدة عن توخى الكفاءة الاقتصادية للانتاج ، مع عدم الاهتمام بتدريب المشتغلين بها وفى غيبة أنظمة سليمة مطبقة للحوافز ، ومع ارتفاع نسب الفاقد والعوادم والاسراف فى استخدام المستلزمات ، ثم اهمال صيانة الآلات والمعدات مما أدى الى كثرة تعطلها ، الى جانب انعدام قيام رقابة مالية وادارية وفنية سليمة .

كل هذه وغيرها عوامل أدت الى انخفاض انتاجية المشتغلين بالصناعة وتدهور انتاجية الآلات والمعدات القائمة بها . ودليلنا على هذا الانخفاض الشديد فى الانتاجية ماجاء بتقرير لجنة ورنر من ناحية ونتائج الدراسة المقارنة التى أجريناها على عدد من الدول يبلغ انتاجها من الغزل والمنسوجات حوالى ٥٠٪ من الانتاج العالمى من ناحية أخرى .

فقد جاء بتقرير لجنة ورنر مايلى [1] :

---

(١) صفحة ٨ ، ٩ من مقدمة التقرير .

" لكى تكون صناعة الغزل والنسيج المصرية ، قادرة على المنافسة فى الأسواق الأجنبية ولكى تستطيع التصدير بربحية معقولة ، فان على هذه الصناعة أن تزيد من كفاءتها الانتاجية ومن كفاية آلاتها ومعداتها . والزيادة التى يمكن الوصول اليها فى الانتاجية للآلات القائمة بصانع الغزل والنسيج حاليا فى مصر هى كما يلى :

فرع الصناعة	نسبة الزيادة %	فرع الصناعة	نسبة الزيادة %
غزل القطن	١٥	غزل الصوف الممشط	٤٠
نسيج القطن	٢٠	نسيج الصوف الممشط	٣٠
التجهيز النهائى للقطن	٣٠	التجهيز النهائى للصوف الممشط	٣٠

وذلك عدا زيادات أخرى فى أشغال الصنارة تصل الى ٥٠٪ من الانتاجية الحالية ويستطرد التقرير فيذكر :

" أما الزيادة فى الكفاءة الانتاجية للعمال فيمكن رفعها بنسبة ٣٢٥٪ فوق ماهى عليه حاليا ".

وهذا الذى يشير اليه تقرير لجنة "ورنر" قاطع فى الدلالة على انحطاط الكفاءة الانتاجية للعاملين بشركات الغزل والنسيج المصرية . ويهمنا الآن أن نوضح نتائج المقارنة الدولية التى أجريناها بهذا الصدد ؟

ان نتائج هذه المقارنة قد تكون أبلغ فى الدلالة ، على الحالة المتردية التى انحدرت اليها انتاجية العاملين بصناعة الغزل والنسيج المصرية . فقد تمت مقارنة متوسطات

الاجور فى عدد من الدول وإنتاجية العامل مقيسة مرة الى قيمة الانتاج ومرة أخرى الى متوسط مايوفره من قيمة مضافة ثم الى متوسط مايوفره فى مقابل عوائد حقوق التملك (أو الارباح) [١] .

وتمت أيضا مقارنة نسبة كل من قيمة المستلزمات والقيمة المضافة الى قيمة الانتاج ونسبة الأجور الى القيمة المضافة والى قيمة الانتاج . كما تم خصم قيمة متوسط الاجر من قيمة مايخص العامل من القيمة المضافة [٢] للتعرف على الانتاجية الصافية لصناعة الغزل والنسيج أو الربحية الصافية للعملية الانتاجية .

---

(١) راجع جدول رقم (٢)

(٢) راجع جدول رقم (٣)

جدول رقـــم (٢)

مقارنة متوسط الاجر وانتاجية العامل مقيسة الى قيمة الانتاج والقيمة الضافة وعوائد حقوق التملك فى الدول المختلفة مقارنة بالوضع فى السويد (١٠٠) التى هى أعلى الدول من حيث الانتاجية فى صناعة الغزل والنسيج

(المتوسط الوارد هنا هو عن الفـترة ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦)

اسم الدولة	متوسط مايخص الفرد من الناتج القومى (السويد = ١٠٠)	متوسط الاجر للفـرد السويد = ١٠٠	متوسط انتاجية العامل السويد = ١٠٠	انتاجية العامل من القيمة المضافة السويد = ١٠٠	انتاجية العامل من عوائـد التملك السويد = ١٠٠
	%	%	%	%	%
مصـــر	٣ر٤	١١	١٢	٨	٤
الهنـــد	١ر٦	٨	١٢	٧	٥
سنغافورة	٣١ر١	٢٠	٣١	٢١	٢١
يوجوسلافيا	٢١ر٢	١٨	٣١	٢٣	٢٨
البرتغال	٢٠ر٤	١٨	٢٦	٢١	١٩
كوريا الجنوبيـة	٨ر٩	١٠	٢٣	١٧	٢٤
ايطاليـــا	٣٧ر٢	٤٦	٦٢	٥٥	٦٤
فرنســـا	٧٨ر٨	٧٣	٦٧	٥٥	٣٧
المانيا الاتحادية	٨٨ر٢	٨٧	٩١	٧٨	٦٩
المملكة المتحـــدة	٤٧ر٨	٤٥	٥٢	٤٢	٣٩
النمســـا	٦٦ر٣	٥٦	٦٤	٤٥	٣٣
النرويـــج	٩٢ر٤	٨٤	٨٣	٦٥	٤٦
اليابـــان	٦١ر٣	٥١	٨٠	٦٢	٧٣
السويـــد	١٠٠ر٠	١٠٠ر٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠

المصدر : المراجع من ٨ الى ١٣ فى آخر هذا البحث .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

جدول رقم (٣)
النسب الواردة بهذا الجدول هى عبارة عن متوسط أربع سنوات
١٩٧٣ - ١٩٧٧

اسم الدولة	نسبة الاجور الى قيمة الانتاج %	نسبة الاجور الى ق٠م %	نسبة قيمة المستلزمات الى الانتاج %	نسبة القيمة الضافة الى قيمة الانتاج %	نسبة عوائد التملك الى قيمة الانتاج %
مصر	٢٢ر٧	٧٣ر٢	٦٩ر٠	٣١ر٠	٨ر٣
الهند	١٥ر٩	٦٠ر٠	٧٣ر٢	٢٦ر٨	١٠ر٩
سنغافورة	١٦ر١	٥٠ر٢	٦٧ر٢	٣٢ر٨	١٦ر٧
يوجوسلافيا	٢١ر٢	٤٠ر٢	٦٣ر٧	٣٦ر٣	١٥ر١
البرتغال	٢٢ر٣	٥٥ر٩	٦٠ر٢	٣٩ر٨	١٧ر٥
كوريا الجنوبية	١٠ر٣	٢٩ر٢	٦٤ر٤	٣٥ر٦	٢٥ر٣
ايطاليا	١٨ر٧	٤٣ر٤	٥٦ر٩	٤٣ر١	٢٤ر٤
فرنسا	٢٦ر٨	٦٥ر٣	٥٨ر٩	٤١ر١	١٤ر٣
المانيا الاتحادية	٢٤ر١	٥٦ر٦	٥٧ر٤	٤٢ر٦	١٨ر٥
المملكة المتحدة	٢١ر٦	٥٤ر٠	٦٠ر٠	٤٠ر٠	١٨ر٤
النمسا	٢٢ر٣	٦٤ر٢	٦٣ر٤	٣٦ر٦	١٤ر٣
النرويج	٢٥ر٥	٦٥ر١	٦٠ر٩	٣٩ر١	١٣ر٦
اليابان	١٦ر٠	٤١ر٧	٦١ر٦	٣٨ر٤	٢٢ر٤
السويد	٢٥ر٢	٥٠ر٩	٥٠ر٥	٤٩ر٥	٢٤ر٣

المصدر : المراجع من ٨ الى ١٣ بآخر هذا البحث ٠

ومن المقارنة الواردة بالجدول (٢) يتضح أن انتاجية عامل الغزل والنسيج في مصر تتوازى ١٢٪ من انتاجية نظيره في السيد . أما انتاجيته مقيسة الى ما يحققه من قيمة مضافة فتوازى ٨٪ . أما اذا قسنا انتاجية العامل المصرى في صناعة الغزل والنسيج بحسب ما يوفره من عوائد حقوق التملك فهى لا تساوى سوى ٤٪ فقط من انتاجية العامل في صناعة الغزل والنسيج بالسيد .

ولا يبرر مصر في انخفاض المستوى الانتاجي في صناعة الغزل والنسيج سوى انتاجية عمال الغزل والنسيج بالهند وقد يكون السبب في انخفاض الانتاجية هناك أن الهند ينتشر بها الى حد كبير في صناعة الغزل والنسيج . الانتاج اليدوى والصانع الصغيرة .

ومع ذلك فاننا اذا خصمنا متوسط أجر العامل المصرى في صناعة الغزل والنسيج من مساهمته في توليد القيمة المضافة بهذه الصناعة نجد أن ما يخص كل عامل من عوائد حقوق التملك ٥ و ١ر٣٤٩ دولار في مصر مقابل ٨ر٤٣٥ دولار في الهند ، ١٥١٠ دولار في البرتغال ، ٨ر١٧٠٣ دولار في سنغافورة ، ٣ر١٩٤٩ دولار في كوريا الجنوبية ، ٧ر٢٢٥١ دولار في يوغوسلافيا ، ٥ر٥١٠٢ دولار في ايطاليا ، ٧ر٥٨٧٠ دولار في اليابان ، ٦ر٧٩٩٥ دولار في السيد [1] .

ومن المؤسف حقا أن كوريا الجنوبية وعمر هذه الصناعة بها لا يتجاوز عشرين عاما (كما أن متوسط أجر العامل بها أقل من متوسط أجر العامل في مصر اذ يساوى ٧٩٨ دولار في السنة في كوريا مقابل ٩١٣ دولار في مصر في متوسط السنوات ١٩٧٣ — ١٩٧٦) نجد أن انتاجية العامل بصناعة الغزل والنسيج بها تبلغ حوالى ضعف انتاجية العامل المصرى مقيسة الى الانتاج والقيمة المضافة . وتبلغ انتاجية العامل في كوريا ستة أضعاف انتاجية العامل المصرى مقيسة الى مساهمته في توفير عوائد حقوق التملك (الارباح أساسا) كما هو واضح من الجدول رقم (٢) .

---

(١) المراجع أرقام : ٨ ، ٩ ، ١٠ ، ١١ ، ١٣ .

والرغم من انخفاض متوسط الاجر فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر بالقياس الى متوسط الاجر فى أغلب الدول ، محل الدراسة ، فان نسبة الاجر الى القيمة الضافة فى مصر أعلى منها فى جميع الدول دون استثناء (جدول ٣) .

وارتفاع نسبة الاجور الى القيمة الضافة فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر معناه نقص ربحيتها ونقص عوائد حقوق التملك بصفة عامة وهو مايظهر واضحا من الجدول رقم ٣ اذ يتضح منه أن مساهمة العاملين فى تحقيق عوائد حقوق التملك وبالتالى الارباح ضئيلة جدا علما بأن صانع الغزل والنسيج المصرية تحصل على الاقطان اللازمة لها بحوالى نصف سعرها فى الاسواق العالمية

ولا جدال فى أن الاسراف فى استخدام المستلزمات وخاصة الاقطان بل وتبديدها بالاضافة الى العوامل الاخرى التى أشرنا اليها سابقا هى من أهم أسباب انخفاض القيمة الضافة ونقص عوائد حقوق التملك فى هذه الصناعة ومن ثم عدم قدرتها على توفير الاستثمارات اللازمة للنهوض بها من مواردها .

وكما هو واضح من الجدول رقم ٣ فان نسبة قيمة عوائد حقوق التملك الى قيمة الانتاج فى صناعة الغزل والنسيج المصرية أقل منها فى جميع الدول . ولهذه النسبة أهمية خاصة فى توفير القدرة على تمويل الصناعة ذاتيا كما قدمنا .

وتأتى هذه النتيجة التى تمخضت عنها الدراسة المقارنة والتى توضح أن نسبة قيمة عوائد حقوق التملك فى صناعة الغزل والنسيج المصرية الى قيمة الانتاج فى هذه الصناعة هى ٣ر٨٪ فى متوسط السنوات ١٩٧٣ - ١٩٧٦ متفقة تماما مع ماجاء بتقرير لجنة " ورنر " ونصه كما يلى [١] :

---

(١) راجع صفحة ٣٥ من مقدمة التقرير .

" ان العائد على رأس المال المستثمر فى شركات القطاع العام للغزل والنسيج ، لايكفى لتوليد فائض يسمح بالاحلال والتجديد أو بالتوسع فى الصناعة . كما أن الطريقة التى يستخدم بها رأس المال ، لاتعتبر كافية من الناحية التجارية اذا ماقيست بالمعايير الدولية ، اذ أن متوسط العائد على رأس المال المستغل لمجموع شركات الغزل والنسيج فى القطاع العام فى الفترة مابين ١٩٦٩ ، ١٩٧٣ كان فى حدود $8\frac{1}{2}$ ٪ فقط . "

وغنى عن البيان أن عجز مصانع الغزل والنسيج بالقطاع العام عن تمويل نفسها ذاتيا كما يتبين من الدراسة التى قمنا بها وكما هو واضح من تقرير لجنة "ورنر" يثير الكثير من التساؤلات وأولى هذه التساؤلات هى : ماهى الجهة التى ستتولى تمويل عمليات التوسع فى هذه الصناعة والنهوض بها علما بأن مصانع الغزل كلها وأغلب مصانع النسيج تابعة للقطاع العام وسوف ترجىء الاجابة على هذا التساؤل لحين سرد المقترحات التى نراها ضرورية للنهوض بهذه الصناعة .

جمود الصناعة وتخلفها عن ركب التطور :

وقد أدى اهتمام صناعة الغزل والنسيج عند نشأتها بحجم الانتاج ، قبل جودته واختيار قيادات لبعض شركات القطاع العام تتمتع بالثقة وقد لاتتمتع بالكفاءة وانغلاق السوق الداخلى على منتجات هذه الصناعة دون منافسة ، وقبول أسواق الدول الشرقية لصادراتنا من الغزل والمنسوجات — رغم انخفاض نوعيتها — سدادا لما كان علينا لها من ديون . الى جانب مظاهر الضعف التى حلت بالصناعة والتى أشرنا اليها فيما سبق . والى جانب عدم كفاية الاستثمارات المتاحة للاقتصاد القومى فى مجموعه والاستثمارات المخصصة لصناعة الغزل والنسيج من جانب وزارة الصناعة (حيث كانت تنفرد بتوزيع الاستثمارات داخل القطاع الصناعى) . كل ذلك أدى الى تخلف هذه الصناعة عن ركب التطور العالمى .

فلم تستفد هذه الصناعة بمنجزات العلم والتكنولوجيا الحديثة ولا بما طرأ على منتجات هذه الصناعة من تقدم . وعلى سبيل المثال أخذت صناعة الغزل والنسيج فى كافة أنحاء العالم تقريبا ، فى استخدام الألياف الصناعية وخلطها بالاقطان للاستفادة من ميزات كل منها .

ونقصد بالالياف الصناعية تلك المنتجة من البتروكيماويات ، حيث تتميز هذه الالياف بقوة شد تزيد ٢٠٪ على قوة الشد للالياف القطنية كما تهبط نسبة المواد م فيها الى أقل من ٢٪ وهى تتميز بالمظهر الجذاب وعدم التكرمش وسرعة الجفاف بعد غسيلها وعدم حاجتها الى المكواه الا بقدر ضئيل ، بعد فترة من استخدامها ، كما تتميز بمقاومتها للحشرات وسهولة تنظيفها وأهم هذه الالياف هى البوليستر والبولى أميد (النايلون) .

وقد توسعت صناعة الغزل والنسيج ، عالميا ، فى استخدام هذه الالياف وأخرجت منها عشرات المنتجات منها مايصلح للملابس الصيفية ومنها مايتميز باشاعة الدفء ويصلح لملابس الشتاء . وقد غزت هذه المنتجات الاسواق العالمية وأدت الى حدوث تطورات هائلة فى صناعة الغزل والنسيج بحيث تبدو الالياف الصناعية منافسا خطيرا للأقطان على المستوى العالمى ، كما يتضح من تطور الاستهلاك العالمى من كل منهما الذى يوضحه الجدول التالى :

الانتاج العالمى من المنسوجات بملايين الامتار المربعة	١٩٦٨		١٩٧٢		١٩٧٥		١٩٧٦		١٩٧٧		النمو بين عامى ٦٨ و ٧٧ %
		%									
الانتاج العالمى من المنسوجات القطنية	٥٤٥٩٥	٧٣,٨	٥٣٦٨٨	٧٢,٨	٥٢٦٤٣	٧٢,٤	٥٤٤٩٩	٧١,٢	٥٢٦٥٦	٧٠,٦	- ٣,٥
" " " الالياف الصناعية	٤٩٦٨,٧	٦,٧	٧١٥٦,٤	٩,٧	٨٢٨٤,٢	١١,٤	٩٥١٩,١	١٢,٤	٩٦٣٦,٥	١٢,٩	+ ٩٣,٩
" " " الالياف السليلوزية	٩٧٩,٤	١٣,٢	٨٠٢٦,٧	١٠,٩	٧٠٣٤,١	٩,٧	٧٥٨١,٨	٩,٩	٧٢٣٤,٦	٩,٧	- ٢٦,١
" " " الاقمشة الصوفية	٣٢٧,٨	٤,٤	٣٣٩٧,٨	٤,٥	٣٤١٧,٣	٤,٥	٣٩٥٣,٣	٤,٥	٣٤٤٨,٥	٤,٦	+ ٥,٤
" " " " الكتابية	١١٨,٩	١,٦	١٢٨,٨	١,٧	١٢٨,٥	١,٧	١٣١٥,٧	١,٧	١٣٩,١	١,٩	+ ١٧,٣
" " " " الحريرية	١٣,٤	٠,٣	١٥,٤	٠,٣	١٦,٠	٠,٣	١٦,١	٠,٣	١٧,٠	٠,٣	+ ٢٣,٨
مجموع المنسوجات المنتجة عالميا	٧٣٩٥,٢	١٠٠	٧٣٧٠٣,١	١٠٠	٧٢٧٣,٣	١٠٠	٧٦٥٠٢,٠	١٠٠	٧٤٥٤,٨	١٠٠	+ ٠,٨

المصدر : المرجع رقم ٩ فى نهاية هذا البحث .

ومن الجدول يتضح أنه بينما نقص الانتاج العالمى من المنسوجات القطنية سواء من حيث الكمية أو من حيث نسبتها الى مجموع المنسوجات المنتجة عالميا نجد أن الانتاج العالمى من منتجات الالياف الصناعية قد تضاعف من حيث الكمية ومن حيث نسبتها الى مجموع الانتاج العالمى من المنسوجات وذلك على حساب المستخدم من الاقطان من ناحية ومن الألياف السليلوزية من ناحية أخرى .

وبينما تحظى صناعة الغزل والنسيج فى العالم فى استخدام الألياف الصناعية بخطى حثيثه وتنتشر صناعة هذه الالياف وتتزايد عاما بعد عام نجد أن المشروع الوحيد لانتاج الألياف الصناعية والمدرج بالخطة منذ سنوات مازال فى مرحلة الدراسة .

أما صناعة الغزل والنسيج المصرى فتخطو نحو استخدام الالياف الصناعية فى حذر وبطء شديد كما يتبين من الاحصائية التالية التى توضح نسبة استخدام هذه الألياف فى مصر فى عام ١٩٧٥ مقارنة بالنسبة العالمية :

الاستهلاك من الالياف الصناعية فى مصر وعلى المستوى العالمى عام ١٩٧٥

فى صناعة الغزل والنسيج

نوع الالياف المستخدمة فى الصناعة	مصر عام ١٩٧٥ (١)	العالم عام ١٩٧٥ (٢)
قطن	٨٨ر٣٪	٧٢ر٤٪
ألياف صناعية	٢ر٥ ٪	١١ر٤٪
الياف سليلوزية	٣ر٣ ٪	٩ر٧ ٪
أقمشة صوفية	٣ر١ ٪	٤ر٥ ٪
أقمشة كتانية	٢ر٨ ٪	١ر٧ ٪
• حريرية	—	٠ر٣ ٪
مجموع	١٠٠	١٠٠ر٠٪

واضح من الجدول أن نسبة استهلاك الألياف الصناعية الى مجموع الألياف المستخدمة فى صناعة الغزل والنسيج فى مصر هى أقل من ربع النسبة العالمية •

وقد اتجهت مصر أخيرا الى استيراد الخامات التى تصنع منها الألياف الصناعية لانتاج ألياف البوليستر محليا وتيم ذلك فى شركة مصر للحرير الصناعى بطاقة ٢٥ ألف طن قابلة للزيادة فى المرحلة التالية الى ٥٠ ألف طن • كما يتم مثل هذا الانتاج فى شركة العامرية تحت الانشاء • وهو اتجاه يجب تشجيعه فى مصر للاستفادة بمزايا كل من الالياف القطنية والألياف الصناعية

---

(١) المرجع رقم (١٢) فى نهاية البحث •

(٢) المرجع رقم ٩ فى نهاية البحث •

فالقطن يمتاز بخاصية امتصاص العرق ولا يترتب على استخدامه الاحتكاك الذى يشكو منه بعض المصابين بالحساسية وقد كان سعره منافسا للالياف الصناعية فى وقت من الاوقات الا أن التوسع الهائل فى انتاج الالياف الصناعية على النطاق العالمى قد أدى الى خفض تكلفة انتاج الالياف الصناعية ـ برغم ارتفاع أسعار البترول ـ بحيث أصبحت حاليا منافسا خطيرا للاقطان .

وخلط ألياف القطن بألياف البوليستر يحقق للصناعة المصرية مزايا عديدة منها نقص نسبة العوادم وتجانس النسيج المنتج والتحكم فى مواصفات الغزل من حيث السمك وطول التيلة ، فضلا عن المتانة والمظهرية وهو ما يتيح لمنتجات الغزل والنسيج المصرية فرصا أكبر لغزو الاسواق الاجنبية وزيادة صادراتنا من هذه المنتجات .

وتتفاوت نسب خلط القطن بالالياف الصناعية تبعا لتقلبات كل من أسعار القطن والمنتجات البترولية وتبعا لنوع المنتج نفسه هل هو ملابس داخلية أو خارجية وتبعا للأجواء التى ستستخدم فيها هذه المنتجات ولتقلبات الفصول على مدار السنة .

ولا يخفى أنه فى ظل محدودية الارض فى مصر وما يمكن تخصيصه منها لزراعة الأقطان فان من صالح صناعتنا وصالح الاقتصاد القومى ، التوسع فى انتاج الالياف الصناعية واستخدامها فى صناعة الغزل والنسيج . وبذا يمكن تحرير جانب من الارض لانتاج المحاصيل الاخرى التى تمس الحاجة اليها ولاتسعف المساحة الزراعية المحدودة فى التوسع فيها مثل الحبوب الغذائية والبذور الزيتية والبقوليات ، خاصة وأنه متاح لمصر فائض من البترول والمنتجات البترولية من انتاجها المحلى .

كما أنه من صالح مصر التوسع فى تصدير الاقطان المصرية الطويلة التيلة واستيراد أقطان قصيرة ومتوسطة التيلة لصناعة الغزل والمنسوجات السميكة والمتوسطة وهو ما تنتاه

بشيء من الافاضة فى تقريرنا عن مشروع العامرية للغزل والنسيج اذ أن فى هذا الاجـــراء فائدة وربحية كبيرة للاقتصاد القومى .

على أن هنا لك حدود لمدى التوسع فى تصدير الاقطان طويلة التيلة ، بحيث أنـــه اذا ما تجاوزت صادراتنا هذه الحدود تأثرت بذلك أسعار التصدير بالهبوط بحيث تثبـــت الزيادة فى الحصيلة من صادرات هذه الاقطان برغم زيادة الكميات المصدرة منها ولن نفيـض فى هذا الموضوع كثيرا اذ أنه ليس محل بحثنا هذا .

الغزل والمنسوجات القطنية المصرية يتم تصديرها بأقل من سعر تصدير القطن الخام :

ان عدم تطور صناعة الغزل والنسيج المصرية بحيث تتمشى مع التطور العالمى لهذه الصناعة وانخفاض انتاجية الالات والمعدات وتدهور انتاجية المشتغلين بها والاسراف الشديد فى استخدام المستلزمات والمشاكل العديدة التى تجابه الصناعة ، قد أدت الى ارتفاع تكلفة الانتاج وانخطاط نوعيته وتفشى المنتجات المعيبة فى انتاجنا . وقد أشار تقرير لجنة "ورنر" الى هذه الحقيقة الموصفة حيث جاء به مايلى (١) :

" بالرغم من استخدام أرقى أنواع الاقطان فى صناعة الغزل والنسيج المصرية فان جميع منتجات هذه الصناعة هى دون المستويات المقبولة فى أسواق المنافسة العالمية والكميات المصدرة منها يتم انتقاؤها من بين كافة المنتجات ، ولايشذ عن هذه القاعدة سوى عدد قليل جدا من المصانع " .

وهذا التدهور فى صناعة الغزل والنسيج المصرية ، كان له نتيجة حتمية لامفر منها وهى أن أسعار التصدير للغزل السميك والمنسوجات الثقيلة (برغم تفوق الاقطان المستخدمة فى انتاجها) كانت أقل من سعر تصدير المكافىء من القطن الخام كما يتضح من المقارنة التالية (٢) والقيمة بالجنيه :

---

(١) تقرير لجنة ورنر صفحة ١١٣

(٢) جميع البيانات الخاصة بالصادرات الواردة بهذا البحث مصدرها نشرات التجارة الخارجية التى يصدرها الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء الموضحة فى آخر هذا البحث .

الاسعـــار	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
سعر تصدير الطن من القطن الخام	٦٧٤ر٠	١٢٠١ر٨	١٠٨٥ر٧	٩٣٦ر٩	١٢٧٠ر٩
" " ١ر٢ طن " "	٨٠٨ر٨	١٤٤٢ر٢	١٣٠٢ر٨	١١٢٤ر٣	١٥٢٥ر١
" " ١ر٢٥ " " "	٨٤٢ر٥	١٥٠٢ر٢	١٣٥٧ر١	١١٧١ر١	١٥٨٨ر٦
" " الطن من الغزل السميك	٦٢٢ر٢	٨٦٨ر١	٩١٠ر٧	٧٥٨ر٩	١٠٠٣ر٨
" " " " المنسوجات الثقيلـــة	٧٢٧ر٥	١٠٧٥ر٤	١٤٠٢ر٧	١٠٢٢ر٣	١٢٨٤ر٧

ومن الجدول أعلاه يتضح أن سعر تصدير الطن ، من القطن الخام ، أعلى فى جميع السنـــوات من سعر تصدير الطن من الغزل السميك فى جميع السنوات وأعلى من سعر تصدير الطن من المنسوجـــات الثقيلة فى عام ١٩٧٤ . أما لو أخذنا سعر تصدير المكافىء لمنتجات الغزل والنسيج من الأقطان الخـــام وهو أكثر من ١ر٢ طن قطن مقابل طن الغزل ، ١ر٢٥ طن قطن مقابل طن المنسوجات ، لظهر تفـــوق أسعار الصادرات من القطن الخام واضحا ، دون حاجة الى خصم قيمة اعانة تسليم القطن للمغازل أو اعانة الصادرات من أسعار صادرات منتجات الغزل والنسيج .

ولو أخذنا كافة الصادرات من الاقطان وكافة الصادرات من غزول القطن بما فيها الغزل الرفيع والمتوسط والسميك وكافة الصادرات من المنسوجات بما فيها المنسوجات الخفيفة والثقيلة وخصمنا من أسعـــار صادرات الغزل والمنسوجات قيمة ما تحصل عليه من دعم للاقطان المسلمة لصانع الغزل (دون ادخال اعانـــة الصادرات فى الحساب) لتبين لنا أن سعر صادرات القطن الخام متفوق على سعر صادرات المكافىء مـــن اجمالى الغزول والمنسوجات ، بل ان سعر تصدير المنسوجات أقل فى جميع السنوات من سعر تصدير الغزل (قبل خصم الاعانة) كما يتضح من الجدول التالى :

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
متوسط سعر تصدير الطن من القطن الخام بالجنيه	٦٧٤	١٢٠١ر٨	١٠٨٥ر٧	٩٣٦ر٩	١٢٧٠ر٩
" " " قنطار القطن الخام بالجنيه	٣٣ر٧	٦٠ر١	٥٤ر٣	٤٦ر٨	٦٣ر٥
" " " الكيلوجرام من القطن الخام بالقرش	٦٧ر٤	١٢٠ر٢	١٠٨ر٦	٩٣ر٧	١٢٧ر١
" " " ٢ر١ كجم (١) من القطن الخام بالقرش	٨٠ر٩ +	١٤٤ر٢ +	١٣٠ر٣ +	١١٢ر٣ +	١٥٢ر٠ +
" " " ٢ر١ كجم (١) من القطن الخام بالقرش	٨٤ر٢ ×	١٥٠ر٢ ×	١٣٥ر٧ ×	١١٧ر٠ ×	١٥٨ر٨ ×
متوسط سعر تصدير الطن من غزل القطن بالجنيه	٩٧٦ر٦	١٧٨٣ر٥	١٩٦٣ر٨	١٥٧٦ر٣	٢١٥٥ر١
" " " الكجم من غزل القطن بالقرش	٩٧ر٧	١٧٨ر٣	١٩٦ر٤	١٥٧ر٦	٢١٥ر٥
يخصم منه قيمة اعانة ٢ر١ كجم (٢) قطن للمغازل	٤٠ر١	١٠٣ر٤	٨٩ر٥	٧١ر٦	٨٦ر٤
سعر تصدير الكجم من الغزل بعد خصم الاعانة	٥٧ر٦ +	٧٤ر٩ +	١٠٦ر٩ +	٨٦ر٠ +	١٢٩ر١ +
متوسط سعر تصدير الطن من المنسوجات القطنية بالجنيه	٩٥١ر٧	١٤٦١ر٤	١٨١٤ر١	١٢١٠ر٠	١٦٦١ر٣
" " " الكجم من المنسوجات القطنية بالقروش	٩٥ر٢	١٤٦ر١	١٨١ر٤	١٢١ر٠	١٦٦ر١
يخصم منه قيمة اعانة ٢ر١ كجم من القطن للمغازل بالقروش (٢)	٤٠ر١	١٠٣ر٤	٨٩ر٥	٧١ر٦	٨٦ر٤
متوسط سعر تصدير الكجم من المنسوجات بعد خصم الاعانة بالقروش	٥٥ر١ ×	٤٢ر٧ ×	٩١ر٩ ×	٤٩ر٤ ×	٧٩ر٧ ×

(١) يلاحظ أننا حسبنا هنا أن ما يكافئ طن الغزل هو ٢ر١ طن قطن والواقع هو ٢٢٥ر١ طن. كما حسبنا ما يكافئ طن المنسوجات على أساس ٢٥ر١ طن قطن والواقع هو ٢٧٥ر١. وقد أجرينا ذلك للتيسير على قارئ هذا التقرير. ولو أخذنا بالمعدلات الفعلية المشار اليها لبدت الصورة أسوأ ولكنها لن تغير من النتيجة كثيرا.

(٢) عند خصم قيمة الاعانة من قيمة صادرات الغزل والنسيج، حسبناها في الحالتين على أساس موحد ٢ر١ : ١ للتيسير على القارئ. وحسبت على الوجه التالي عن عام ١٩٧٣ على سبيل المثال: متوسط سعر تصدير قنطار القطن عام ١٩٧٣ هو ٣٣ر٧ جنيه ومتوسط سعر تسليمه للمغازل المصرية هو ١٧ جنيه للقنطار. وفرق السعر هو الدعم ١٦ر٧ جنيه للقنطار أو

ويلاحظ على الجدول أعلاه أنه بمقارنة الارقام المميزة بعلامة + يتضح أن سعر صادرات ٢ر١ كيلو جرام من القطن الخام تتفوق على سعر تصدير الكمية المكافئة من الغزل (كيلو جرام) بعد خصم الاعانة وأنه بمقارنة الارقام المميزة بعلامة × يتضح أن سعر صادرات ٢٥ر١كجم من القطن الخام تتفوق على سعر تصدير الكمية المكافئة من المنسوجات (كيلوجرام) بعد خصم الاعانة . بل ان سعر تصدير الكيلوجرام من القطن الخام يتفوق على سعر تصدير كل من كيلو جرام الغزل والمنسوجات بعد خصم اعانة القطن المسلم الى المغازل . علما بأن سعر تسليم القطن للمغازل المحلية كان ١٧ جنيه فى المتوسط فى أعوام ٧٣ ، ٧٤ ، ٧٥ ، ١٩٧٦ ثم ارتفع الى ٢٧ر٥ جنيه فى عام ١٩٧٧ .

ومع الأسف الشديد ، لم يقتصر الامر ، على مجرد تفوق أسعار القطن الموجه للتصدير على أسعار المكافىء من الغزل والمنسوجات القطنية المصدرة - بعد خصم اعانة تسليم القطن للمغازل - وانما هبطت صادرات الغزول والمنسوجات القطنية المصرية من حيث الحجم بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٧ بحوالى ٣٠٪ بالنسبة لغزل القطن ، ٦ر١٥٪ بالنسبة للمنسوجات القطنية كما يتضح من الجدول التالى والكمية بالأطنان .

= ٤ر٣٣ قرش للكيلو جرام ، ١ر٠ ٤ قرش لكل ٢ر١ كيلو جرام من القطن . والدعم ما هو الاعانة للصناعة ومن ثم صار خصم قيمة الدعم للتعرف على الحصيلة الصافية للصادرات من الغزول والمنسوجات علما بأنه بدون دعم ما ، لاتستطيع الصناعة التصدير بربحية اقتصادية ، ويلاحظ أننا لم نخصم الاعانة المباشرة للتصدير .

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
مجموع الغزول المصدرة	٤٥٠٥٤	٣٦٤٥٩	٣١٩٤٩	٣٦٥٥٠	٣١٨٣٧
مجموع المنسوجات المصدرة	١٧٥٠٠	١٣٧٢٦	٩١٨٢	١٤٣٩٣	١٤٧٧١
مجموع الغزل والمنسوجات	٦٢٥٥٤	٥٠١٨٥	٤١١٣١	٥١٩٤٣	٤٦٦٠٨

ولو أن هذا الهبوط فى صادراتنا من الغزول والمنسوجات القطنية قد قابلته فى نفس الوقت زيادة فى الكميات المصدرة من الملابس الجاهزة لاستبشرنا خيرا ، اذ المعروف أن صادراتنا من الملابس الجاهزة تحقق أرباحا - على عكس صادراتنا من الغزول والمنسوجات القطنية - ولكن الذى حدث هو أن صادراتنا من الملابس الجاهزة بدلا من أن تعوض النقص فى صادرات الغزول والمنسوجات قد هبطت أيضا من حيث الكمية بين التاريخين المشار اليهما كما يتبين من الجدول التالى والكمية بالأطنان :

	١٩٧٣	١٩٧٤	١٩٧٥	١٩٧٦	١٩٧٧
صادرات الملابس الجاهزة	٦١٠٦	٥٥٢٦	٦٨٥٢	٥٣٥٣	٥٥٩٩

أى أن صادرات الملابس الجاهزة هى الأخرى قد هبطت بنسبة ٣ر٨٪ بين عامى ١٩٧٣ ، ١٩٧٧٠ ولن نسترسل فى التعليق على هذه الظاهرة وانما نكتفى هنا بالاشارة اليها استرعاء لخطورتها ، على مستقبل هذه الصناعة ، وعلى الصادرات الصناعية بصفة عامة . علما بأن صادرات الغزول والمنسوجات المصرية لم تغط الكميات المسموح لها بتصديرها الى دول السوق الاوروبية المشتركة فى أية سنة . أما صادرات الملابس الجاهزة فغير مقيدة بأية كميات .

تدهور الأداء بصناعة الغزل والنسيج وانخفاض كفاءتها الانتاجية قد أديا الى انخفاض فوائضها والعائد على رأس المال :

ان المشاكل العديدة التى واجهت شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة بالقطاع العام ، قد أدت الى تدهور الأداء بهذه الشركات وانخفاض كفاءتها الانتاجية ، مما انعكست آثاره على صافى فائض هذه الشركات والفائض القابل للتوزيع بحيث عجز كل منهما عن تغطية الاحتياجات الاستثمارية لهذه الشركات بل وعجز عن مقابلة ماتم تنفيذه من استثمارات ، وهو أقل (فى رأينا) مما تحتاجه هذه الشركات للقيام بعمليات الاحلال والتجديد وللتوسعات اللازمة للصناعة لتغطية احتياجات السوق المحلى وتلبية أهداف التصدير وهو ماسوف نتناوله بشىء من التفصيل فيما بعد .

واذا استعرضنا صافى فائض شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والفائض القابل للتوزيع (بعد خصم الضرائب الدخلية) وهو يشمل نصيب الخزانة فى هذا الفائض (باعتبارها صاحبة رأس المال) ويتراوح هذا النصيب بين ٢٥ ، ٣٠ مليون جنيه فى السنة ، وخصمنا أيضا حصة العمال فى الارباح وهى بحسب القانون ٢٥٪ من الفائض القابل للتوزيع ، نجد أن الجانب الاكبر من استثمارات شركات الغزل والنسيج ممول عن غير طريق فوائضها ، كما يتضح من البيان التالى [1] الذى يوضح فوائض شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والمستخرج من الحسابات الختامية لشركات القطاع العام (وعددها ٣٠ شركة) والقيمة بالألف جنيه :

---

(١) المصدر : الشعبة المركزية للغزل والنسيج بوزارة التخطيط .

البيـــــان	١٩٧٦	١٩٧٧	١٩٧٨	١٩٧٩
صافى فائض شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة	٤٩٤١٠	٥٩٥٥٥	٧١٣٣٤	٥٥٤٨٥
الضرائب الدخلية (شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة)	٨٨٤٠	١٦٧٤٦	١٩٤٨٦	١٠٣٦٩
الفائض القابل للتوزيع (شركات الغزل والنسيج والملابس الجاهزة)	٤٠٥٧٠	٤٢٨٠٩	٥١٨٤٨	٤٥١١٦
الاستثمارات المنفذة بشركات القطاع العام للغزل والنسيج	٥٨٢٢٢	٦٤٢٤٥	١٠٥٠٠٠	١٠٩٠٠٠

واضح من الجدول اعلاه أن قيمة الاستثمارات المنفذة قد زادت باستمرار عن قيمة الفائض القابل للتوزيع بل أنها بلغت فى عامى ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ أكثر من ضعف هذا الفائض . وهى نتيجة بعيدة عن تصور الكثيرين حيث ساد الاعتقاد فى وقت من الاوقات بأن صناعة الغزل والنسيج لاتمول نفسها ذاتيا فحسب ولكن تعاون الانشطة الاخرى بجانب من فوائضها .

الاستثمارات المنفذة فى شركات الغزل والنسيج لاتمثل كافة احتياجاتها الاستثمارية :

لقد رأينا فيما سبق كيف أن صافى فوائض شركات الغزل والنسيج فى القطاع العام (حتى قبل خصم الضرائب الدخلية) لايغطى قيمة ماتم تنفيذه من استثمارات فى السنوات ١٩٧٦ - ١٩٧٩ وهى تكاد لاتغطى شيئا بعد خصم الضرائب الدخلية واستبعاد حصة الخزانة على اعتبار أنها صاحبة رأس المال كما أن الفوائض المحتجزة للاهلاك لاتزيد عن ٣٥ مليون جنيه سنويا . ومعنى ذلك ببساطة أن الاستثمارات التى تتم فى شركات الغزل والنسيج بالقطاع العام ، يتم تمويلها من موارد أخرى غير مواردها الذاتية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

ومع ذلك فان الاستثمارات المنفذة فى هذه الشركات لاتمثل — فى تصورنا — كافة احتياجاتها الاستثمارية . اذ أننا لو حسبنا فقط الاستثمارات اللازمة للاحلال والتجديد أى لاستبدال المغازل والأنوال ، التى مضى عليها فى التشغيل ٢٥ سنة فأكثر ووزعنا ذلك الاستبدال على خمس سنوات لتطلب ذلك من الاستثمارات ماقيمته ١٢٠ مليون جنيه سنويا (بالسعر التشجيعى) وذلك بخلاف الاستثمارات اللازمة للتوسع فى الانتاج وللمشروعات الجديدة وتبلغ — فى تقديرنا — حوالى ١٠٠ مليون جنيه سنويا على الأقل ، اذا أردنا زيادة الانتاج من الغزل والمنسوجات بنسبة ٧٪ بحيث يمكن الوفاء باحتياجات الاستهلاك المحلى وزيادة الصادرات الى المدى الممكن ، والمرغوب فيه .

على أننا من ناحية أخرى ، نرى أن تخصيص مبلغ ١٢٠ مليون جنيه سنويا للاحلال والتجديد لمشروعات الغزل والنسيج فى القطاع العام ، هو مما يفوق قدرة الدولة حاليا على التمويل خاصة وأننا مضطرون لاعادة بناء المرافق والهياكل الأساسية للاقتصاد القومى لتوفير الحد الأدنى من الخدمات للجماهير ، ولتهيئة المناخ الملائم لمشروعات الانفتاح .

فاذا علمنا أن ماكان يخصص من استثمارات فى الخطط القومية للاحلال والتجديد بمشروعات الغزل والنسيج بالقطاع العام هو أقل من ٣٥ مليون جنيه سنويا [1] ، وأن هناك مشروعات حيوية أخرى فى قطاع الصناعة تحتاج الى دفعة قوية من الاستثمارات مثل مشروعات الاسمدة والاسمنت وحديد التسليح وغيرها ، لتبين لنا أن تخصيص ١٢٠ مليون جنيه سنويا للاحلال والتجديد لشركات الغزل والنسيج هو طفرة كبرى .

ومن ثم نرى مد فترة الاحلال والتجديد لمشروعات الغزل والنسيج الى عشر سنوات بدلا من خمس وعلى هذا الاساس تصبح المبالغ المطلوبة لهذا الغرض هى ٦٠ مليون جنيه سنويا للاحلال والتجديد مع العمل بأقصى جهد ممكن على تشجيع القطاع الخاص والمشترك على اقامة

(١) يرجع السبب فى ضآلة هذا المبلغ الى أن معدلات الاهلاك التى تحتسبها شركات الغزل والنسيج فى القطاع العام ، تتم على أساس القيمة الدفترية وهى قد تساوى صفرا .

مشروعات جديدة للغزل والنسيج وبذلك يخف العبء التمويلى على الحكومة وتنال صناعة الغـزل والنسيج ١٦٠ مليون جنيه سنويا من الاستثمارات اذا تواضعنا فى التقدير .

وهذا الاجراء سوف يؤدى الى تحقيق عدة أهداف منها :

١ - العمل على سد الاحتياجات العاجلة للمزيد من الانتاج للسوق المحلى والمزيد مـن الصادرات ، بما هو متاح من استثمارات . فضلا عن أن المشاركة الاجنبية سوف تتيـح للصناعة المصرية الاستعانة بالخبرات الاجنبية وحقوق المعرفة وبأسماء الشهرة العالميـة ومن ثم تعمل على فتح الاسواق الاجنبية أمام الصادرات المصرية .

٢ - تخفيف العبء التمويلى عن الدولة وتوجيه فائض الاستثمارات الى المشروعات الصناعيـة الأخرى التى أشرنا اليها والى مشروعات البنية الاساسية التى تحظى بأولوية كبرى .

٣ - سوف يضطر هذا الاجراء المصانع الحالية الى زيادة كفاءتها الانتاجية الى أقصى حـد بالمعدات القائمة قبل أن تحصل على احلال أو تجديد . وفى ذلك توفير للاستثمارات . وقد بينا فيما سبق أن انتاجية الآلات والمعدات الحالية من الممكن زيادتها بشكل ملحوظ اذ أن انتاجيتها الحالية منخفضة كثيرا . كما أن انتاجية العمال من الممكن رفعهـا بالتدريب وبخفض أعدادهم وهو ما سنشير اليه فيما بعد .

ولا نكون مبالغين فى القول اذا ذكرنا أن مجرد تغيير فرد أو فردين فى الشركة (كرئيـس مجلس الادارة مثلا أو مدير المصنع) قد يصنع المعجزات وقد يقلب الخسائر الى مكاسب محققـة . ومن ثم فان التدقيق فى اختيار القيادات هو من الامور الهامة جدا للنهوض بالصناعة المصريـة واستمرار تقدمهـا .

كما أن الانتاجية المتدنية حاليا ، للعامل المصرى ، فى صناعة الغزل والنسيج يجب ألا تفزعنا ، أو تسمح لليأس بأن يتطرق الى نفوسنا . لان العامل المصرى لديه من المقدرة والكفاءة مايؤهله لان يصل الى مستويات تفوق أفضل ماهو متوافر لدى عمال الدول النامية ، اذا ماتوافر للصناعة المصرية عوامل التنظيم الكفء والادارة الواعية والرقابة على الانتاج والحوافز للعاملين ، مع منح التدريب داخل الصناعة على أسس علمية أسبقية أولى .

التوصيات :

لقد أوضحنا فيما سبق المشاكل التى تجابه صناعة الغزل والنسيج فى مصر ومدى التدهور الذى وصلت اليه هذه الصناعة بالقياس الى المستويات الدولية مما يقطع بتخلف الصناعة عندنا عن نظيراتها من صناعات الغزل والنسيج فى الدول الأخرى .

كما أوضحنا مدى أهمية هذه الصناعة للاقتصاد القومى ومدى مساهمتها فى توفير حياة كريمة لما يزيد على مليون من المواطنين وتوفير الكساء للغالبية العظمى من الشعب .

من أجل هذا بات حتما على المسئولين فى مصر ، توجيه كل ما يمكن من عناية ورعاية لهذه الصناعة ، لاقالتها من عثرتها ولتمكينها من الوقوف على قدميها ومن الصمود والثبات فى ميدان المنافسة الدولية .

علاج مشكلة نقص السيولة :

ولقد أشرنا فيما تقدم الى ادراج عدة ملايين من الجنيهات فى الموازنة العامة للدولة لسداد جانب من مديونية شركات القطاع العام لتمكينها من التغلب على مشكلة نقص السيولة فى هذه الشركات . والأمل كبير فى أن تتمكن الحكومة من القضاء على هذه المشكلة فى أقصر وقت ممكن ، حتى تستطيع شركات القطاع العام من التحرر من أعباء الديون والفوائد المصرفية التى تثقل بها وترفع تكلفة انتاجها وتحد — الى جانب عوامل أخرى — من قدرتها على تمويل عملياتها الانتاجية .

منع تنفيذ الاستثمارات غير الواردة بالخطط :

على أنه يجب فى نفس الوقت ، القضاء على ظاهرة اقتراض شركات القطاع العام من البنوك لتنفيذ مشروعات غير واردة بالخطة وغير مدرج لها اعتمادات استثمارية بها ، اذ أن هذه

الظاهرة الخطيرة من أهم أسباب نقص السيولة لدى الشركات ، فضلا عن أنها تقضى من الاساس على فكرة وضع أسبقيات للمشروعات بل انها تهدم نظرية التخطيط وتلغى فاعليتها . ومن هنا تبدو أهمية انشاء بنك للاستثمار القومى لتنظيم تمويل المشروعات المدرجة بالخطط القومية .

الاحلال والتجديد :

ولابد للتخطيط بالاتفاق مع الشركات وبالاشتراك مع وزارة الصناعة من وضع نظام مدروس لعمليات الاحلال والتجديد فى شركات القطاع العام بحيث يتم أولا ، وعلى سبيل المثال ، الاحلال للمغازل والانوال والمعدات التى قضت فى التشغيل ٢٥ عاما وأكثر ، مع العمل فى نفس الوقت على تأهيل شركات الغزل والنسيج بحيث يمكنها استخدام الالياف الصناعية والاقطان قصيرة التيلة وملاحقة التطور التكنولوجى العالمى بما يؤدى الى خفض تكلفة المنتجات وتحسين نوعيتها والهبوط بعوادم التشغيل ونسبة المستلزمات وزيادة قدرة الصناعة على المنافسة فى الاسواق العالمية . على أن يتم مثل هذا التأهيل على مراحل وحسب أسبقيات مع الاستفادة من الفرص المتاحة للاحلال والتجديد لتنفيذ عمليات التأهيل المشار اليها .

العمالة الزائدة :

ومن الممكن التخفيف من حدة مشكلة العمالة الزائدة بشركات القطاع العام عن طريق عدم تعيين عمال جدد بهذه الشركات بدلا من الذين يبلغون سن المعاش أو بدلا من الذين يتركون أعمالهم للالتحاق بجهات أخرى ، الا للضرورة القصوى وفى أضيق الحدود .

التدريب :

مع اتاحة الفرصة لتدريب شباب العمال بشركات القطاع العام على الحرف والاعمال التى تعانى نقصا فى المشتغلين بها حاليا مثل عمليات البناء والمعمار ، على أن يصرف لهؤلاء العمال كامل مرتباتهم أثناء فترة التدريب وعلى أن يشتغلوا بالحرف التى تم تدريبهم عليها ويتركوا وظائفهم بشركات القطاع العام .

أما باقى العمال بشركات القطاع العام للغزل والنسيج فيتم تدريبهم على الأعمال التى يقومون بها فى هذه الشركات وفق برنامج زمنى محدد ، مع الاهتمام بتدريب المدربين أنفسهم حتى لو استلزم الأمر استقدام خبراء أجانب لهذا الغرض ، بحيث يكون التدريب على أساس علمى حديث سواء للعمال أو المشرفين .

ويتواكب مع التدريب ، على كافة المستويات ، ادخال نظم المراقبة الفنية ومراقبة الجودة والفاقد والاهتمام الكافى بأعمال الصيانة للآلات والمعدات .

وضع نظم للحوافز تكفل مكافأة المجد وتشجيعه ومجازاة المهمل المتراخى :

ووضع نظم للحوافز تأخذ فى اعتبارها زيادة الانتاجية وخفض الفاقد وتحسين جودة المنتجات وخفض تكلفة الانتاج ، وهو مما يترتب عليه الوفر فى مستلزمات الانتاج وزيادة القيمة المضافة وخفض أسعار المنتجات للمبيعات المحلية وزيادة قدرة صادرات الصناعة على المنافسة فى الاسواق الأجنبية (١) .

اتاحة الفرصة للمنافسة المحدودة :

السماح لكميات محدودة من منتجات الغزل والنسيج المستوردة بالدخول للبلاد بحيث يسمح سنويا باستيراد كميات محددة تدفع عنها الرسوم الجمركية المقررة . وهذا لاتضار صناعة المنتجات المحلية بل تستفيد من أذواق وجودة ومتانة المنتجات المستوردة وتحاول تقليدها كما تحاول الهبوط بتكلفة انتاج منتجاتها بحيث تصبح قادرة على منافسة المنتجات المستوردة بدلا من أن نغلق علينا الابواب تماما فتضار صناعتنا أبلغ الضرر .

لقد كان من واجب وزارة الصناعة أن تشرح للشركات الخاسرة ، انجازات الشركات الرابحة وأسباب تفوقها وتدفع الاولى الى الاقتداء بالثانية تعميما للتجارب الناجحة فى مختلف الشركات ولكن يبدو ان هذا لم يحدث حتى الآن وهو مايجب تداركه سريعا .

(١) راجع تقريرنا عن تطوير الاجور بشركات القطاع العام .

توفير الاستثمارات اللازمة للصناعة :

ومع أن الدولة محملة حاليا بأعباء مالية ضخمة ، لاعادة بناء الهياكل الاساسية للاقتصاد القومى . وبرغم أن صناعة الغزل والنسيج عاجزة بوضعها الراهن عن تمويل استثماراتها ذاتيا ، بسبب ضآلة أرباحها ، بل أن فوائضها أقل بكثير من حجم الاستثمارات المنفذة بها ، كما أوضحنا فيما سبق ، فانه من واجب الدولة بذل كل جهد ممكن للوفاء بعمليات الاحلال والتجديد اللازمة لصناعة الغزل والنسيج ، والا زاد الانتاج سوءا وربما بدأ فى التناقص عما هو عليه الآن .

أما المشروعات الجديدة فى هذا النشاط فيجب ان توكل الى القطاع الخاص والمشترك بحيث تتوفر للصناعة عناصر المنافسة الرئيسية من حيث التطور التكنولوجى ومستوى الجودة والاسعار والوفر فى فاقد المستلزمات .

ولا يخفى أن المشاركة الاجنبية فى اقامة مشروعات التوسع فى هذه الصناعة تستطيع أن توفر من التمويل ما تعجز عنه أرباح شركات القطاع العام فضلا عن أنها توفر لشركات القطاع العام التدريب على فنون هذه الصناعة فى الدول المتقدمة وتتيح لها تنويع مصادر الحصول على الآلات والمعدات ، كما تتيح لها الاستفادة من الخبرات الأجنبية والمعونات الفنية . وهى الى جانب هذا وذاك تتيح للصناعة المصرية ، فرصة الوفاء باحتياجات السوق المحلى من الكساء وفرصة المنافسة على قدم المساواة فى الأسواق الأجنبية وهذا تنهض الصناعة المحلية وتحقق صالح الاقتصاد القومى وصالح المواطنين جميعا .

استخدام الاقطان قصيرة التيلة فى الصناعة :

ان اهدار الاقطان المصرية طويلة التيلة ومتوسطة الطول فى صناعة الغزل والنسيج المصرية ومنحها للمغازل بما يوازى نصف قيمتها التصديرية تقريبا ثم فشل منتجات هذه الصناعة من الغزل والمنسوجات فى غزو الاسواق الاجنبية وعدم قدرتها على المنافسة ، يدعونا الى التفكير فى عدة اتجاهات يمكن أن نوجزها فيما يلى :

أ - استيراد أقطان قصيرة التيلة منخفضة السعر - حيث تنقص أسعارها بحوالى ٣٠٪ عن أسعار الاقطان طويلة التيلة - لتشغيلها بصانع الغزل المصرية. غير أنه يثور على استيراد هذه الاقطان اعتراضات شديدة من جانب وزارة الزراعة التى تصر على أن هذه الاقطان يجب أن تخضع لعمليات تبخير متكررة وأن يتم غزلها فى مصانع خارج الرقعة الزراعية وخاصة تلك التى تزرع قطنا وهو أمر غير مستحيل ولكنه صعب التنفيذ على نطاق واسع .

ب - البحث فى امكان احلال اصناف من القطن قصير التيلة عالية المحصول مبكرة النضج محل بعض الاصناف التقليدية التى تزرع فى مصر حاليا وهى الأقل محصولا وتستغرق فترة أطول فى النضج وهذا الموضوع مازال محل بحث المختصين فى الجهات المعنية.

جـ - بذل أقصى جهد ممكن على نطاق صناعة الغزل والنسيج كلها بحيث يمكنها أن تحقق الكفاية التى تؤهلها للمنافسة فى الأسواق الاجنبية وهو حل يتطلب الخضى بأقصى سرعة فى عدة اتجاهات كما حدث فى يوغوسلافيا وهذا أمر قد يستغرق وقتا طويلا لتنفيذه عندما فى ظل الاوضاع القائمة فى شركات القطاع العام .

د - قصر الاستثمارات فى شركات القطاع العام على ما يوجه للاحلال والتجديد فقط وتشجيع القطاع الخاص والمشترك على اقامة المصانع الجديدة والتوسع فى المصانع القائمة وهذا نضمن اقامة مصانع تحقق الكفاءة الانتاجية وتدخل التكنولوجيا الحديثة فى الانتاج وتكون قادرة على المنافسة فى الاسواق الاجنبية وتغطية احتياجات السوق المحلية .

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner

هـ — ومع الاقتراح السابق من الممكن السماح باستيراد كميات محددة وموقوته من منتجات الغزل والنسيج لاذكاء روح المنافسة بين منتجات شركات القطاع العام والخاص والمشترك وبين المنتجات المستوردة .

و — ومع الأخذ بأى من المقترحات السابقة ، لابد من التركيز على زيادة الانتاج والصادرات من الملابس الجاهزة أولا ومن المستلزمات المنزلية ثانيا (ملايات . كوفرتات . فوط ..) اذ أنها الوحيدة التى تصدر الآن بربحية فضلا عن أنه لايوجد تقييد على الاستيراد منها من جانب الدول الاوروبية والامريكية .

ومن الغريب أن هذه الصناعة لم تأخذ حظها من التوسعات فى الانتاج وفى الصادرات حتى الآن علما بأن تقرير لجنة "ورنر" يشير الى أنه بالامكان زيادة الصادرات منها ١٦٦ ضعفا بين عامى ١٩٧٥، ١٩٨٥ .

ز — قصر صادرات الغزل والمنسوجات على الغزل الرفيع والمنسوجات الخفيفة اذ أنها الوحيدة التى تصدر حاليا بأعلى من سعر تصدير القطن الخام، علما بأن صادرات الغزل الرفيع كانت تمثل حوالى ٦٦٪ من كمية الغزول المصدرة فى عام ١٩٧٧ أما صادرات المنسوجات الخفيفة فكانت تمثل حوالى ٤٧,٥٪ فى نفس العام .

ولايخفى أن وقف صادرات الغزل السميك والمتوسط والمنسوجات الثقيلة وهى الصادرات التى تحقق خسارة حتى الآن من الممكن أن يعوضه ويتفوق عليه زيادة صادراتنا من الملابس الجاهزة والمستلزمات المنزلية التى يتراوح سعرها فى التصدير مابين ضعفين وثلاثة أضعاف قيمة المكافئ من صادرات الاقطان الخام .

التوسع فى استخدام الالياف الصناعية :

ان الوصول بنسبة الاستخدام للألياف الصناعية الى المتوسط العالمى للاستخدام من هذه الالياف يوفر مايوازى حوالى ١ر٥٦٠ر٠٠٠ قنطار من القطن المطلوب للصناعة عام ١٩٨٥ وهو بهذا يسمح لنا اما بالتوسع فى التصدير وخاصة من الملابس الجاهزة والمستلزمات المنزلية أو التوسع فى تصدير الأقطان فى الحدود التى أشرنا اليها أو بتوفير مساحة من الأرض تبلغ حوالى ٢٦٠ ألف فدان على اعتبار أن متوسط انتاجية الفدان هى ٦ قناطير من القطن .

وختاما فلا أدعى بأننى قد وفيت هذا الموضوع الخطير حقه من الدراسة والبحث وانما كل ماأرجوه هو أن أكون قد وفقت الى اثارة الاهتمام بهذه الصناعة الحيوية للبلاد .

والله ولى التوفيق ،،،

٢١ أغسطس ١٩٨٠

عبدالله درويش

مراجـــع البحـــث :

١ ـ مشروع الخطة الخمسيـة ١٩٧٨ ـ ١٩٨٢ ٠

٢ ـ بيانات الشعبة المركزية للصناعة بوزارة التخطيط عن صناعة الغزل والنسيج ٠

٣ ـ الميزانيات العمومية لشركات الغزل والنسيج فى القطاع العام (٣٠ شركة) عن أعـــوام ١٩٧٦ ، ١٩٧٧ ، ١٩٧٨ ، ١٩٧٩ ٠

٤ ـ نشرة التجارة الخارجية (الجهاز المركزى للتعبئه العامة والأحصاء) مرجع رقـــــم ٧٨/١١/٤١٥٠

٥ ـ نشرة التجارة الخارجية (الجهاز المركزى للتعبئه العامة والاحصاء) مرجع رقـــــم ٧٧/١١/٤١٣٢

٦ ـ نشرة التجارة الخارجية (الجهاز المركزى للتعبئه العامه والأحصاء) مرجع رقـــــم ٧٥/١١/٤١٣٤

٧ ـ بيانات الأمانه العامة للغزل والنسيج بوزارة الصناعة ٠

٨ ـ Year Book of Industrial Statisties]977 Edition Volume I

٩ ـ " " " " " " " II

١٠ ـ I.L.O." " Labour Statisties]979 Edition

١١ ـ تقرير عن التنمية فى العالم (عام ١٩٧٩) البنك الدولى أغسطس ١٩٧٩ ٠

١٢ ـ Werner International : Financial Report of the Egyptian Textile Industry April]976

١٣ ـ International Financial Statisties Volume (xxxIII) May]980.

١٤ ـ تطوير الأجور فى القطاع العام : عبدالله درويش ـ ديسمبر ١٩٧٩ ٠

١٥ ـ مشروع العامرية للغزل والنسيج : عبدالله درويش ـ يوليـو ١٩٧٨ ٠

الممسوحة ضوئيا بـ CamScanner